



United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

Organisation
des Nations Unies
pour l'éducation,
la science et la culture

Organización
de las Naciones Unidas
para la Educación,
la Ciencia y la Cultura

Организация
Объединенных Наций по
вопросам образования,
науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

联合国教育、
科学及文化组织

35 C/7

٧/م٣٥

٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩

الأصل: إنجليزي

البند ٣,٣ من جدول الأعمال المؤقت

إعداد مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣ (٥/م٣٦)

التقديم

المصدر: القرار ٨٧/م٢٩.

الغرض: وفقاً لأحكام القرار ٨٧/م٢٩ الصادر عن المؤتمر العام بشأن بنية المؤتمر العام ومهامه، فإن المؤتمر العام مدعو إلى التداول بشأن مختلف جوانب إعداد الوثيقة المقبلة لمشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣ (٥/م٣٦). وستكون هذه هي الوثيقة م/٥ الثالثة والنهائية التي تُدرج في إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (٤/م٣٤) والتي اعتمدها المؤتمر العام في دورته الرابعة والثلاثين.

الخلفية: يعرض المدير العام هذه الوثيقة التي تتضمن بياناً أولياً بأهم القضايا التي يمكن أن تناقشها مختلف لجان البرنامج عند دراستها لهذا لبند من جدول الأعمال المؤقت. ولا يترتب على هذه الوثيقة أي آثار مالية أو أي آثار على مستوى الميزانية لأنها لغرض المداولة في إطار إعداد وثيقة البرنامج والميزانية القادمة.

القرار المطلوب: لا تتطلب هذه الوثيقة اتخاذ أي قرار بشأنها.

١ - وفقاً لقرار المؤتمر العام ٨٧/م٢٩، تبدأ دورة الأعمال التحضيرية لمشروع البرنامج والميزانية سنتين سلفاً إبان المؤتمر العام السابق. وعليه، توفر هذه الوثيقة للمؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين مادة أولية للتفكير في التوجهات البرنامجية المقبلة من أجل صياغة مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣ (مشروع ٥/م٣٦). ولتدعيم هذه المهمة، ستوضع تحت تصرف المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين عدة وثائق رئيسية تتمثل فيما يلي:

- تقرير عن نشاط المنظمة في عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (٣/م٣٥) يتضمن تقييماً استراتيجياً للنتائج المحرزة، وقائمة بأهم الإنجازات بما فيها الإنجازات المسجلة في إطار البرامج الممولة من موارد خارجة عن الميزانية، وعرضاً للصعوبات والدروس المستفادة؛
- تقرير عن تنفيذ الأنشطة خلال الأشهر الثمانية عشر الأولى من فترة العامين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (الوثيقة ١٨٢ م/ت/٤ وما يتعلق بذلك من مقدمات شفوية أو خطية للمدير العام)؛
- تقرير يعده المجلس التنفيذي للمؤتمر العام عن تنفيذ البرنامج والميزانية الحاليين وفقاً للقرار ٧٨/م٣٣ (ثانياً) والقرار ٩٢/م٣٣ (التوصية ١٣) والقرار ٨٩/م٣٤.

٢ - وفي الوقت الذي ستركز فيه لجان البرنامج التابعة للمؤتمر العام عملها على اعتماد مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠١٠-٢٠١١ (الوثيقة ٥/م٣٥، والوثيقة ٦/م٣٥ التي تقدم توصيات المجلس التنفيذي ومشروعات القرارات المرتبطة بذلك)، فإن من الضروري أن يقدم المؤتمر أيضاً، وفقاً لدوره كهيئة أساسية فيما يخص رسم السياسة العامة، بعض التوجيهات الأولية للمستقبل بشأن إعداد مشروع الوثيقة ٥/م٣٦ المقبلة، ولا سيما فيما يتعلق بالاتجاهات المنشودة للبرنامج، والأولويات القطاعية لفترات العامين المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأهداف الشاملة والأهداف الاستراتيجية للبرنامج المحددة في الوثيقة ٤/م٣٤، التي ستنفذ خلال فترة العامين الثالثة والنهائية. وكما أكد المؤتمر العام في دورته الثالثة والثلاثين والمجلس التنفيذي، يجب تأمين الترابط التام بين الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ ومشروع البرنامج والميزانية الثالث لعامي ٢٠١٠-٢٠١١.

٣ - وسوف تصمم الوثيقة ٥/م٣٦ لتفي بالأهداف الشاملة الخمسة والأهداف الاستراتيجية الأربعة عشر للبرنامج، وبمختلف البرامج المشتركة بين القطاعات التي تستهل خلال فترة البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، على النحو الملائم. وينبغي بوجه عام أن توجه جميع أنشطة البرنامج على نحو يساعد على تحقيق كل من الإنجازات المنشودة للاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ والنتائج المنشودة للبرنامج والميزانية لعامي ٢٠١٠-٢٠١١، عن طريق اتباع نهج متنسق على صعيد المنظمة في البرمجة والإدارة والمراقبة المستندة إلى النتائج. وعلى ضوء الخبرة المكتسبة من سياسة البرمجة التي استهلقت منذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ والتي استمرت من أجل إعداد وثيقتي البرنامج والميزانية المرتبطين بالاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (الوثيقة ٥/م٣٤) ومشروع الوثيقة ٥/م٣٥، يستحسن الحصول على معلومات وتوجيهات من الدول الأعضاء بشأن مجموعة من القضايا، منها القضايا التالية دون الاقتصار عليها:

- (أ) هل ينبغي الإبقاء على البنية الجديدة للوثيقة ٥/م٣٥ والأخذ بها لإعداد الوثيقة ٥/م٣٦، أي برامج رئيسية تتضمن عدداً محدوداً من الأولويات القطاعية لفترات العامين ومحاور عمل مع ربطها قدر الإمكان بسلسلة من البرامج المشتركة بين القطاعات؛
- (ب) الروابط بين الوثيقة ٥/م٣٦ والأهداف الشاملة والأهداف الاستراتيجية للبرنامج المحددة في الوثيقة ٥/م٣٤ بالنسبة لكل من البرامج الرئيسية الخمسة (التربية، والعلوم الطبيعية، والعلوم الاجتماعية والإنسانية، والثقافة، والاتصال والمعلومات) والبرامج الجامعة للتخصصات والمشاركة بين القطاعات؛
- (ج) تقديم اقتراحات بشأن اختيار أو تحديد أو تطويع الأولويات القطاعية لفترات العامين ومحاور العمل لكل برنامج رئيسي لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣، على ضوء ما يلي: (١) الصياغة التي جاءت بها في الوثيقة ٥/م٣٤ والوثيقة ٦/م٣٥ ضمنية، و (٢) ضرورة تأمين الاستمرارية في البرمجة، و (٣) النتائج والتوصيات الناجمة عن عمليات تقييم البرنامج؛
- (د) الأهمية النسبية لاتباع نهج التشارك بين القطاعات والجمع بين الاختصاصات والانطلاق من المشكلات في تصميم الوثيقة ٥/م٣٦، بما في ذلك المجالات البرنامجية التي ينبغي أن يتم في إطارها استهلال أو دعم أنشطة مشتركة بين القطاعات، والنطاق المستحسن للمشروعات والبرامج المشتركة بين القطاعات/الجامعة بين التخصصات، وضرورة تخصيص التمويل اللازم لها وتوفير الدعم الإداري من جانب أفرقة مخصصة، وطرائق تنفيذ ذلك؛
- (هـ) الأهمية المولدة لمسألة تركيز البرنامج واستهدافه من أجل ضمان استخدام الموارد المتاحة على النحو الأكثر فعالية والقائم على النتائج، وأيضاً من أجل وضوح المعلومات، بما في ذلك المعلومات عن صياغة عدد محدود من النتائج المنشودة والمعلومات المتعلقة بأنشطة الرصد؛
- (و) تحديد السبل والوسائل التي يمكن لليونسكو أن تواصل من خلالها تحسين إسهامها في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والرامية إلى تحقيق النتائج ضمن آجال زمنية محددة، بما في ذلك الأهداف المنصوص عليها في إعلان الألفية والأهداف التي اعتمدت في منتدى داكار العالمي للتربية بخصوص التعليم للجميع، ومؤتمر بودابست العالمي للعلوم، ومؤتمر ستوكهولم الدولي الحكومي للسياسات الثقافية من أجل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، فضلاً عن المؤتمرات والمناسبات الأخرى ذات الصلة؛
- (ز) إيجاد التوليفة الصحيحة بين الأنشطة على المستوى العالمي والمحلي، والأنشطة التقنية والتنفيذية، والأنشطة على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، وذلك في سياق يتعين فيه على اليونسكو - بوصفها وكالة متخصصة في منظومة الأمم المتحدة - أن تدعم وتثبت "التفاعل" بين الأنشطة التقنية والأنشطة التنفيذية بالاستناد إلى الروابط بين المستوى العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني، بل ومستوى المجتمعات المحلية أحياناً، مع التسليم بأن قضايا التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان تمثل في نهاية المطاف دعائم مترابطة ومتآزرة بالنسبة إلى أنشطة الأمم المتحدة ككل، في سياق يمكن فيه للبرامج

والمبادرات الإقليمية أن تسهم في تحقيق هذه الأهداف من خلال توثيق التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي؛

(ح) تحديد السبل والوسائل الكفيلة بتمكين اليونسكو، بوصفها وكالة متخصصة في منظومة الأمم المتحدة، من مواصلة وتعزيز إسهامها في تحقيق الأولويات الإنمائية للبلدان وفي عملية إصلاح الأمم المتحدة وفي تأمين الاتساق على المستوى القطري في إطار تحقيق الأولويات الإنمائية الوطنية. وستبرز أهمية هذا التحدي في فترة عامي ٢٠١٢-٢٠١٣ حين يتعين الاهتمام بعدد كبير من البلدان التي يطبق فيها التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وستظل الطريقة الرئيسية لإجراء عمليات البرمجة القطرية المشتركة في هذا الشأن تتمثل في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، تردفه وثيقة تنفيذية (مثل خطة عمل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية). واستناداً إلى الدروس المستخلصة من التجارب الرائدة في إطار "توحيد الأداء"، ونشر الجيل الجديد من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية طيلة السنتين الماضيتين، ستشكل الأطر المقبلة لعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية جيلاً من الوثائق المعززة والقائمة على النتائج، تستجيب على نحو استراتيجي للأولويات الإنمائية الوطنية التي يكون من الأمل العمل على توافمها مع الأهداف الدولية؛

(ط) ضرورة مواصلة اليونسكو المشاركة في المشاورات بين الوكالات والإمسك بزمam المبادرة بهذا الشأن لكي تكفل اتساق أنشطة منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها على الصعيد العالمي، وتضمن بأن المجالات ذات الأولوية لليونسكو تتجسد تماماً على جميع مستويات التعاون الدولي والتعاون بين الوكالات وأن مسؤولياتها العالمية فيما يخص السياسة العامة تأتي فعلها تماماً. وهذا يعني بوجه خاص مشاركة اليونسكو (أ) على المستويين العالمي وبين الوكالات من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ودعماته الثلاث، أي اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، (ب) وعلى المستوى الإقليمي - ولا سيما من خلال أفرقة المديرين الإقليميين وأفرقة إقليمية للإدارة واللجان الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الكيانات والآليات الإقليمية ودون الإقليمية، (ج) وعلى المستوى الوطني، بوصفها شريكاً تاماً للأفرقة القطرية للأمم المتحدة ومختلف اللجان وأفرقة العمل المواضيعية، بما يشمل كذلك تشغيل الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين؛

(ك) ويتعلق تحدي آخر بالجهود المبذولة من أجل زيادة الاتساق في تطبيق الممارسات العملية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مسألة استرداد التكاليف واستخدام الأدوات المتفق عليها بصورة مشتركة مثل النهج المنسق للتحويلات النقدية، وتشاطر المباني والمواقع وخدمات معلوماتية مشتركة وخدمات السفر وغيرها.

٤ - وينبغي أيضاً أن تتناول مناقشة البرنامج والميزانية لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣ آثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الجارية وأزمة الغذاء والنقاش المتزايد بشأن دور التربية والعلم والثقافة والاتصال والمعلومات

في التصدي للتحديات التي يفرضها تغير المناخ. ورأت اليونسكو أن توصي البلدان والمجتمع المحلي باعتماد "الاستثمار كمخرج من الأزمة" عبر الحفاظ على الاستثمارات وتعزيزها، كلما أمكن ذلك، فيما يخص جميع الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك خدمات التربية والعلوم والثقافة والاتصال، وما تمثله من سلع مهمة تدخل في نطاق الملك العام العالمي. ولقد أثبتت التجربة أنه في أوضاع الأزمات تحدث انخفاضات كبيرة في توفير الخدمات الاجتماعية والعامّة الأساسية وأنه يحتمل أن تتعرض ميزانية اليونسكو إلى انخفاض كبير فيما يتعلق بمجالات اختصاصها، بكل ما يترتب على ذلك من آثار طويلة الأجل. وهذا ينطبق على كل من المخصصات القطرية وأموال المساعدة الإنمائية. ومن شأن تراجع الاستثمارات في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات أن يهدد المكتسبات الهامة التي حققت بجهود جاهدة في هذه المجالات على مدى العقود الماضية، ويهدد تمتع أجيال اليوم والغد بحقوق الإنسان، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وتقع على عاتق اليونسكو مسؤولية التأكيد على عظم أهمية الوفاء بالالتزامات في هذه المجالات الحيوية ومضاعفتها كلما أمكن ذلك، وذلك لدورها الأساسي في بناء مجتمعات المعرفة والاقتصاد النظيف بيئياً في القرن الحادي والعشرين مما يضع العالم على طريق التنمية المستدامة والسلام والأمن والتضامن والعدالة الاجتماعية. ولعل التصدي للأزمة يفضي إلى استنباط طرائق إبداعية وابتكارية لبرامجنا من أجل إثبات ملاءمتها وأثرها، بما يشمل طرائق تنفيذ البرنامج.

٥ - وهناك مبدأ إرشادي لتحديد الأولويات وصياغة البرنامج يتمثل في تحديد السبل والوسائل التي يمكن لليونسكو من خلالها أن تضمن اعطاء الأولوية للفئات الأكثر فقراً والأكثر حرماناً وعرضة للخطر اللذين يرجح أن تصيبهم آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة على نحو مجحف وخطير. ومن أهم المخاطر في النظام العالمي الراهن اتساع الفوارق القائمة، مما يفضي إلى "أزمة غير متكافئة" في عدة مناطق في العالم. وسيتعين على اليونسكو أن تطبق السياسات والنهج الخاصة بمجالات اختصاصها والتي سيستفيد منها في المقام الأول أشد الناس فقراً وأكثرهم عرضة للخطر، وذلك في إطار مجموعة التدابير التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة بصورة مشتركة من أجل زيادة الموارد المخصصة للبلدان المنخفضة الدخل والسكان الأكثر بعداً عن بلوغ الأهداف والمعايير المتفق عليها دولياً. وفي هذا الصدد، ينبغي التركيز بوجه خاص على أقل البلدان نمواً، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء.

٦ - وفي هذا الصدد، قد يتطلب من اليونسكو أن تضطلع بأعمال ودراسات تجريبية وتحليلية متعلقة بالسياسات بخصوص وقع الأزمات من أجل توفير قاعدة لتحليل التوجهات والإنذار المبكر بغرض التدخل وتقديم الدعم على نحو ملائم. وبهذا يمكن مساعدة البلدان والمجتمع المحلي في صياغة وتنفيذ سياسات ومبادرات مستندة إلى البراهين، كما يمكنها تمهيد الطريق لأنشطة ترويجية فعالة.

٧ - ويجب أن يساهم البرنامج والميزانية المقبلين وعلى نحو قابل للقياس في الأولويتين العامتين للاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، أي أولوية أفريقيا وأولوية المساواة بين الجنسين. علاوة على ذلك، يجب أن تصمم أنشطة اليونسكو لصالح فئات مستهدفة ذات أولوية مثل أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والشباب، والشرائح الاجتماعية الأضعف حالاً، بما في ذلك الشعوب الأصلية.

٨ - بالإضافة إلى ذلك، ثمة قضايا أخرى ربما ينبغي أن يتناولها المؤتمر العام في مناقشاته بشأن العناصر التي يجب مراعاتها لدى تصميم مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣، وهي:

(أ) ضرورة الربط السلس بين البرنامج العادي للمنظمة والبرامج/المشروعات الممولة من خارج الميزانية من أجل تحسين مواءمة وتأثير الدعم المقدم من خارج الميزانية لأولويات البرنامج الواردة في الوثيقة م/٥؛

(ب) التعاون مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف ومع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص، بما في ذلك تحديد المزايا النسبية التي تتمتع بها كل جهة من هذه الجهات؛

(ج) ضرورة الاستمرار في تطبيق وصقل نهج البرمجة القائمة على النتائج، بما في ذلك تحديد النتائج المتوقعة من حيث الكمية، ومن حيث النوعية قدر الإمكان، ومؤشرات الأداء، بما في ذلك مؤشرات التأثير حيثما أمكن، والمؤشرات المرجعية (المحددة كأهداف كمية) بالنسبة لأنشطة البرنامج العادي والأنشطة الممولة من خارج الميزانية على حد سواء. فمن شأن هذا أن يتيح للأمانة والهيئتين الرئاسيتين تحسين أنشطة المراقبة وإعداد التقارير والتقييم؛

(د) ضرورة تطبيق استراتيجية اللامركزية على الموظفين وعلى موارد البرنامج، ووضع بنية ملائمة للمكاتب الميدانية وصياغة سياسات للموارد البشرية تأخذ في الاعتبار آخر التطورات فيما يخص الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة على نطاق واسع بغية زيادة الاتساق وإعداد وثائق البرامج القطرية المبنية على النتائج؛

(هـ) الاستراتيجيات والتدابير التي تعزز صورة المنظمة.

٩ - إن قائمة القضايا المشار إليها أعلاه ليست شاملة، كما أنها لم ترتب حسب ترتيب معين للأولويات. وقد يرغب المؤتمر العام في تناول هذه القضايا - وأي مسألة أخرى لها صلة بإعداد الوثيقة م/٣٦ - لدى دراسة البند ٣,٢ من جدول الأعمال.